سامي ابو زهري: تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي «ارهاب رسمي» و«اجرام يعلن بوقاحة»

موفاز: جميع قادة حماس غير محصنين وسنقوم باغتيالهم لانه لا فرق بين القادة السياسيين والعسكريين

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

بعد اقل من 48 ساعة على التهديد الذي اطلقه افي ديختر، رئيس جهاز الامن العام السابق (الشاباك الاسرائيلي) باغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف اسماعيل هنية، هدد وزير الأمن الإسرائيلي شاؤول موفاز امس الثلاثاء في مقابلة ادلى بها لاذاعة الجيش الاسرائيلي باغتيال هنية، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قائلا ان هنية لن يكون في مأمن من عملية تصفية إذا واصلت حركته نشاطاتها الإرهابية، على حد تعبير موفاز.

وتابع وزير الامن الاسرائيلي ردا على سؤال في نفس المقابلة انه في اللحظة التي تختار فيها حماس طريق الإرهاب، على حد تعبيره، لن يكون هناك اعتبار لزعامة سياسية أو غير سياسية، ستكون زعامة إرهابية ولهذا لن يكون أحد من أعضائها محصنا ولا حتى إسماعيل هنية نفسه. ويأتي التهديد الإسرائيلي بعد اقل من 24 ساعة على جريمة الاغتيال التي نفذها سلاح الطيران الاسرائيلي في قطاع غزة، امس الاول، والتي اسفرت عن استشهاد خمسة فلسطينيين بينهم ثلاثة فتية.

واضاف موفاز ان العمليات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي ضد النشطاء من حركة الجهاد الاسلامي في قطاع غزة وفي الضفة الغربية المحتلة قد اثبتت نفسها.

ونصح الاسرائيليين بالتحلي بالصبر لانه في نهاية المطاف ستتمكن الدولة العبرية من القضاء على ما اسماه جيوب الارهاب في مناطق السلطة الفلسطينية.

وستؤدي هذه السياسة بحسب اقوال موفاز الى منع المقاومة الفلسطينية من تنفيذ عمليات اطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة باتجاه المستعمرات الاسرائيلية التي تقع داخل ما يسمى بالخط الاخضر.

وزعم موفاز خلال اللقاء الاذاعي ان الاجهزة الامنية الاسرائيلية تلقت في الايام الاخيرة عشرة بلاغات عن عمليات فدائية خططت لها حركة الجهاد الاسلامي التي تنوي تنفيذها في العمق الاسرائيلي، واضاف قائلا ان الاجهزة الامنية رفعت من حالة التأهب في جميع مناطق الدولة العبرية خشية من نجاح الجهاد الاسلامي بتنفيذ عملية فدائية.

وفي اول رد على اقوال موفاز صرح المتحدث باسم حركة المقاومة الاسلامية (حماس) امس ان التهديدات التي اطلقها وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز ضد رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف اسماعيل هنية «ارهاب رسمي». وقال سامي ابو زهري ان «ما جاء على لسان ما يسمى وزير الدفاع الاسرائيلي ارهاب رسمي»، داعيا العالم الى «الوقوف امام مسؤولياته» في مواجهة «الاجرام الرسمي الذي يعلن بهذه الوقاحة».

واكد ابو زهري ان «حماس لا تخشى من التهديدات والابتزاز ونحن ملتزمون بالدفاع عن حقوق شعبنا الفلسطيني ومصالحه مهما كلف الثمن».

من جهته استنكر صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية تهديدات موفاز.

وقال عريقات «هذه تهديدات غير مقبولة ونحن ندين هذا النهج بشدة»، مؤكدا انه على اسرائيل «الكف عن سياسة الاغتيالات هذه واحترام التهدئة من جانبها».

السفارة الفلسطينية في العراق تطلب من طالباني حماية الفلسطينيين

■ بغداد ـ اف ب: طالب القائم بأعمال السفارة الفلسطينية في العراق دليل القسوس امس الثلاثاء الرئيس العراقي جلال طالباني بحماية المواطنين الفلسطينيين المقيمين في بغداد بعد سلسلة اعتداءات استهدفتهم.

وقال القسوس في مؤتمر صحافي عقده في مقر رئاسة الجمهورية ببغداد عقب لقائه بطالباني «طلبنا من فخامة الرئيس طالباني تأمين الحماية الفورية للتجمع الفلسطيني في منطقة البلديات ببغداد والذي تقطنه الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني».

وأضاف «أبلغت الرئيس طالباني بسلسلة الاعتداءات التي حدثت مؤخرا والتي استهدفت مواطنين فلسطينيين يسكنون منطقة البلديات».

واوضح القسوس ان «الرئيس طالباني ابلغني ان مكتبه مفتوح وهو على استعداد لتقديم المساعدة،» واكد ان «الفلسطينيين في العراق ليسوا محسوبين على الإطلاق على أية جهة سياسية كانت أم دينية».

واجرى الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 28 شباط (فبراير) اتصالا بالرئيس العراقي جلال طالباني طالبا منه «حماية» فلسطينيي العراق الذين يتعرضون «للاعتداءات» و«للقتل». وقال «نحن قلقون ازاء مصير الفلسطينيين الموجودين في العراق، فهم ليس لديهم جوازات سفر لذا هم مضطرون للبقاء في هذا البلد».

ومن بين الاعتداءات التي تعرض لها الفلسطينيون في العراق مقتل ابن الملحق الثقافي الفلسطيني عزام ابراهيم محسن البالغ من العمر 17 سنة.

وكان بيان لوزارة الداخلية الفلسطينية ذكر مطلع العام نقلا عن السفارة الفلسطينية في بغداد ان ابن الملحق الثقافي الفلسطيني في سفارة فلسطين في بغداد قتل برصاص مسلحين مجهولين في غرب بغداد.

واوضح البيان ان «سفارة فلسطين في بغداد طالبت السلطات العراقية بفتح تحقيق حول ملابسات الحادث للكشف عن الفاعلين».

يذكر ان نحو 30 الف فلسطيني يقيمون في بغداد وضواحيها.

وقد تم طرد عائلات من منازلها اثر سقوط نظام صدام حسين فاستقرت نحو 260 عائلة في ملعب كرة القدم السابق لينحسر عددها بعد ذلك.

رئيس المجلس رفع الجلسة لاسبوعين بهدف التخفيف من حدة الاحتقان بين نواب الحركتين وطالب النواب بتقديم كشف بما لديهم من اموال

نواب فتح قاطعوا جلسات التشريعي وقدموا طعنا لمحكمة العدل العليا ضد الغاء حماس القرارات الاخيرة للمجلس السابق

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

رفع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز الدويك امس جلسات المجلس لاسبوعين، وذلك بعد ان قاطع نواب حركة فتح جلسة الامس عقب انسحابهم امس الاول من الجلسة احتجاجا على سعي حماس وقرارها الغاء قرارات الجلسة الاخيرة للمجلس السابق.

وأكد رئيس كتلة حركة فتح في التشريعي عزام الأحمد ان كتلته ستعود للمشاركة في جلسات المجلس التشريعي بعد صدور قرار المحكمة العليا الفلسطينية بشأن دستورية او عدم دستورية الغاء قرارات المجلس التشريعي السابق التي اتخذها في آخر جلسه له.

وقدم نواب فتح امس طعنا الى المحكمة لالغاء قرار المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد المتعلق بالغاء قرارات المجلس السابق التي اقرها في جلسته الوداعية.

وقال الاحمد «سنعود للمشاركة في جلسات التشريعي بعد صدور قرار المحكمة الدستورية مهما كان القرار سواء قبل الاعتراض او لم يقبل ونحن رفعنا هذه الدعوة من اجل افهام الشعب الفلسطيني والرئاسة الفلسطينية ـ التشريعية ـ ما هو القانون وكيف يجري الاحترام».

وقال الاحمد ان «رئاسة المجلس التشريعي وعلى رأسها الدكتور عزيز الدويك لم تتصرف كرئاسة للمجلس يوم أمس الاول وإنما كإطار حزبي لذلك توجب اللجوء الى القضاء لالغاء القرار الاخير للمجلس».

ومن جهته اعتبر رئيس المجلس عزيز الدويك لجوء نواب فتح الى المحكمة العليا بانه اجراء ديمقراطي «ويثلج صدورنا».

وقال عقب جلسة المجلس التشريعي امس «ما يجري في المجلس التشريعي الفلسطيني من خلافات هو شيء صحي ويجري في مختلف برلمانات العالم».

ولحين صدور قرار المحكمة قرر نواب فتح مقاطعة جلسات التشريعي التي كان من المفترض ان تستمر ليوم غدا الخميس.

وقال مصدر فلسطيني في المجلس التشريعي ان نواب فتح قاطعوا الجلسة الثانية التي انعقدت امس احتجاجا على قرار المجلس بغالبية نواب حماس، امس الاول الغاء قرارات اتخذها المجلس السابق في جلسة عقدها بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية.

وأكد الطيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أن نواب حركته لن يشاركوا في أعمال المجلس التشريعي، حتى تبت المحكمة العليا في الجانب القانوني لقرار المجلس التشريعي الجديد بإلغاء قرارات الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي المنتهية صلاحياته.

وأوضح عبد الرحيم «أن كتلة حركة فتح ستلتزم بما تقرره المحكمة العليا سواء كان هذا القرار لصالحها أو ضدها».

ووصف موقف كتلة فتح التي انسحبت من المجلس التشريعي بأنه جاء للدفاع عن الرئيس محمود عباس والديمقراطية ودفاعا عن القانون.

وأصدر نواب فتح بيانا شجبوا فيه ما أسموه «انتهاكات القانون» وطريقة إدارة الجلسة، معتبرين أن ذلك يعرقل أسس «أي حوار وشراكة» وفي اطار ما جرى في المجلس التشريعي من تراشق كلامي امس الاول بين نواب فتح الذين انتقلوا الى كراسي المعارضة وبين نواب حماس الذين يريدون تنفيذ ما يريدون بالتصويت لانهم الاغلبية استبعد حاتم عبد القادر القيادي في حركة فتح انضمام حركته الى الحكومة الفلسطينية المقبلة التي تشكلها حماس. وقال عبد القادر «لقد وجهنا اسئلة لحماس حول برنامجها السياسي لكنها لم تجب عليها حتى الآن».

وابدى عبد القادر تحمس فتح لاقامة حكومة وحدة وطنية، لكنه قال «ليس هناك ما يدعونا الى التفاؤل ازاء امكانية اي تقاطع سياسي بين برنامج حماس وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية فكل ما يصدر عن حماس يشير الى ان برنامجها ينأى بعيدا عن برنامج المنظمة وبالتالي لا نستطيع ان نشارك في حكومة من اجل ادارة الخدمات ونبقى بعيدين عن البرنامج السياسي، فاما ان تكون مشاركتنا كاملة او لا نشارك وموقفنا في فتح يقول لن نكون «حصان طروادة لحماس».

وما قاله عبد القادر اكده عزام الاحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية المكلف بالتفاوض مع حماس بشأن المشاركة في الحكومة المقبلة.

وقال الاحمد بأنهم تقدموا لحماس بالعديد من الاستفسارات والاسئلة الا انهم لم يتلقوا الاجابات عليها رغم انقضاء اكثر من اسبوعين على الجلسة التشاورية التي ضمت الحركتين، ومنوها الى انه لا يوجد بوادر ايجابية للمشاركة في الحكومة المقبلة.

ومن جهة اخرى طالب رئيس المجلس التشريعي نواب المجلس بتقديم كشف بذممهم المالية وممتلكاتهم حرصا على الشفافية وعدم استغلال مناصبهم.

وقال الدويك انه يطالب النواب بتقديم كشف بما لديهم من اموال هم وزوجاتهم وابناؤهم، خلال اسبوعين، عملا بما ينص عليه القانون الفلسطيني.

جانب من اجتماع المجلس التشريعي في رام الله امس

عباس يعلن استعداده لاطلاق سراح امين عام الجبهة الشعبية من سجن اريحا اذا تلقى رسالة خطية من الجبهة بأنه غير مسؤول عما سيحصل له بعد الافراج عنه

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس على استعداده لاطلاق سراح امين عام الجبهة الشعبية احمد سعدات من سجن اريحا اذا ما تلقى رسالة خطية من الجبهة تعفيه من المسؤولية عما سيحصل لسعدات الذي تواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي التهديد بقتله او اعتقاله اذا ما تم اطلاق سراحه.

ويعتقل سعدات وعدد من رفاقه في سجن اريحا تحت حراسة امريكية وبريطانية، وذلك نتيجة اتفاق ما بين السلطة في عهد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والاطراف الدولية لرفع الحصار الاسرائيلي الذي كان مفروضا على مقر اقامة عرفات في رام الله.

وكان سعدات وأربعة من رفاقه قد اعتقلوا على أيدي قوات الامن الفلسطيني عام 2002 إبان عملية «السور الواقي» التي نفذها الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية بعد أن طالبت إسرائيل بإيداعهم في السجن بعد أن اتهموا بإعطاء أوامر وباغتيال وزير السياحة الاسرائيلي السابق رحبعام زئيفي في أحد الفنادق في القدس في العام 2001.

واعلنت الجبهة الشعبية مسؤوليتها عن اغتيال زئيفي في القدس وذلك ردا على اغتيال الامين العام السابق للجبهة الشعبية أبو علي مصطفى في مكتبه برام الله في نفس العام.

وطالبت الجبهة الشعبية في أكثر من مرة عباس بأن يفرج عن سعدات (الذي انتخب في الخامس والعشرين من كانون الثاني الماضي عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد)، فيما وعدت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» بالعمل على الافراج عن سعدات من السجن الفلسطيني في أريحا والذي يحرسه رجال أمن بريطانيون وأمريكان منذ اعتقاله بدون محاكمة في العام 2002.

ولانهاء تلك القضية قال عباس في رام الله امس «لا أمانع من خروج أحمد سعدات من سجنه غدا إلا إذا حصلت على رسالة خطية من الجبهة الشعبية بأنني غير مسؤول عما سيحصل له بعد الافراج عنه».

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز قد هدد باغتيال سعدات فور خروجه من سجن فلسطيني بمدينة أريحا بالضفة الغربية.

وعلى صعيد اخر أكد مسؤول ملف المطاردين السابق في السلطة الفلسطينية عبد الفتاح حمايل، أن قضية المعتقلين السياسيين في سجن أريحا المركزي معقدة للغاية، في ظل إحجام قوات الاحتلال عن أية تنازلات وحوارات في هذا الملف.

وقال حمايل في تصريحات صحافية «هؤلاء مارسوا نشاطات بعد توقيع الاتفاقية، وبالتالي إسرائيل في حل من أية التزامات تجاههم لأنهم خارج إطار بنود الاتفاقية، وبالتالي هم (مطلوبون) لدى سلطات الاحتلال».

وأضاف «احتجازهم كان لضمان سلامتهم وأمنهم، وكل من يطلق سراحه يبقى في داخل المنطقة المحتجز فيها لضمان سلامته».

وحول ظروف اعتقالهم، أوضح حمايل أن «إدارة السجون تضمن لهم ظروفاً معيشية طبيعية بعيداً عن أية ضغوط أو تجاوزات»، لكنه أشار الى أن «إدارة السجن تتعامل مع أي مخل، وأي خارج عن القانون، بحزم، وبالتالي تحدث بعض المشادات المحتدمة أحياناً بين المعتقلين وإدارة السجن».

وكانت السلطة الفلسطينية قد أفرجت السبت الماضي عن ثلاثة محتجزين لديها في سجون أريحا من كوادر كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكري لحركة فتح.

وأطلق سراح كل من محمود دعيبس، ووجدي عقل، بعد احتجازهما 31 شهراً، وإسلام البطاط، بعد احتجازه 7 أشهر، فيما حول ملف محتجز رابع يدعى محمد دلاش، من مخيم الجلزون الى القضاء الجنائي، بعد توجيه تهم تخريب له، على خلفية احتجاج سابق للمعتقلين على استمرار احتجازهم دون مبرر، وانتهى حينذاك بإحراق المعتقلين لمكان احتجازهم وإضرامهم النار بمحتويات الزنازين.

وأكد أحد المعتقلين، ويدعى «أبو الحق»، من داخل السجن، في اتصال هاتفي، صحة هذه الأنباء، مشيراً الى بقاء 14 معتقلاً من «الكتائب» في أحد سجون السلطة الفلسطينية.

ونقل أبو الحق مناشدة المعتقلين، للمرة الخامسة على التوالي، الرئيس محمود عباس، ووزير الداخلية، وشرفاء فتح، على حد قوله، إطلاق سراحهم وإنهاء مرارة اعتقالهم واحتجازهم.

وقال: إدارة السجن ضغطت علينا في الآونة الأخيرة، ونحن نعامل بطريقة سيئة، فمن جهة، تقتصر الزيارات على الأقارب من الدرجة الأولى، ونتعرض لإهانات وعمليات تفتيش مستمرة، إضافة الى منعنا من استخدام الهواتف والاتصال بالعالم الخارجي.

الفلسطينيون يشيعون ضحايا عملية الاغتيال الاخيرة في غزة

■ غزة ـ يو بي آي: شيع الفلسطينيون ظهر امس الثلاثاء خمسة شهداء من مواطنيهم بينهم طفلان وفتى واثنان من كوادر سرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الاسلامي كانوا استشهدوا في عملية اغتيال اسرائيلية الاثنين شرق مدينة غزة. وقد انطلق موكب التشييع من المسجد العمري الكبير وسط مدينة غزة وسط حضور كثيف لمسلحين من سرايا القدس وكتائب «شهداء الاقصى» الذين توعدوا بالرد على عملية الاغتيالات الاسرائيلية والتصعيد الاخير.

وكان سبعة فلسطينيين بينهم ثلاثة أطفال استشهدوا الاثنين، وجرح عشرة آخرون، في حادثين منفصلين، في قطاع غزة فيما اعتبر بأنه تصعيد للعنف من قبل الجيش الاسرائيلي ردا على قيام نشطاء فلسطينيين باطلاق صواريخ محلية الصنع، باتجاه بلدات اسرائيلية قريبة من قطاع غزة.

وكانت أعمال العنف قد تجددت بين الفلسطينيين والاسرائيليين بعد اغتيال قائد الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي في قطاع غزة، بانفجار سيارة مفخخة، اتهم في حينها الفلسطينيون إسرائيل بالوقوف وراء العملية، الامر الذي نفته الدولة العبرية.

وكان طفلان فلسطينيان من عائلة واحدة، استشهدا، في انفجار عبوة ناسفة، شرق مخيم البريج للاجئين وسط قطاع غزة، قبل ساعات من قيام طائرات اسرائيلية بقصف سيارة كانت تقل ناشطين من الجهاد الاسلامي في مدينة غزة، مما أدى الى مقتلهما ومصرع ثلاثة من المارة بينهم طفلان وفتى.

ويرى مراقبون فلسطينيون أن إسرائيل تحاول استدراج التنظيمات الفلسطينية المسلحة لتصعيد عملياتها في محاولة لكسب الوقت لاتمام الانتخابات الاسرائيلية القادمة اواخر الشهر الحالي واختيار قيادة سياسية جديدة، وكذلك لاحراج حماس التي تحاول تشكيل حكومة فلسطينية، مما يبقي الكرة دائما في الملعب الفلسطيني.

76% من الفلسطينيين يتوقعون إصلاحات في ظل الحكومة المقبلة التي تقودها الحركة

«حماس» تعتزم اقامة «ديوان للمظالم» في كل وزارة والموظفون تتزايد مخاوفهم بسبب تأخر صرف رواتبهم

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تعتزم حركة المقاومة الاسلامية «حماس» المكلفة بتشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة اقامة ديوان للمظالم في كل وزارة فلسطينية لسماع شكوى المظلوم بهدف رفع الظلم الواقع عليه.

وأكّد الدكتور محمود الزهار رئيس الكتلة البرلمانية لحركة «حماس» في المجلس التشريعي، امس أنه سيتمّ إنشاء ديوان للمظالم في كلّ وزارة، وقال «سنعمل على ألا يكون هناك مظلوم».

وشدد الزهار على ضرورة انشاء ديوان المظالم قائلا «إننا سننشئ هذا الديوان من أجل الاستماع لهموم المواطنين ومشاكلهم والعمل على علاجها».

وأضاف الزهار الذي حصلت حركته على 74 مقعدا من اصل 132 مقعدا قائلا «إننا انتُخبنا من أجل الوقوف الى جانب المظلوم والوقوف ضدّ الظالم ومنعه عن الظلم».

واذا كان بعض المواطنين ينتظر اقامة دواوين المظالم لسماع شكواهم فان الكثير من موظفي السلطة الفلسطينية الذين يشعرون بأنهم ظلموا في وظائفهم ولم يحصلوا على ما يستحقون يعتزمون التقدم بمظلمتهم الى ديوان المظالم.

ويعتزم موظف في احدى الوزارات الفلسطينية رافضا الكشف عن اسمه التقدم بالشكوى لديوان المظالم بعد ان ظلم في السابق على حد قوله.

واشار الى انه تنافس في الماضي على منصب مهم في وزارته الا انه تفاجأ بان الذي تولى ذلك المنصب هو من احد اقارب المسؤولين الكبار في الوزارة ولا يحمل المؤهل العلمي الذي يحمله هذا الشاب المظلوم على حد ادعائه.

ويطمح هذا الموظف الى اعادة النظر والتحقيق في عملية توظيف زميله في ذلك المنصب ودراسة مؤهلاته العلمية.

هذا وأظهر استطلاع للرأي أجراه قسم استطلاعات الرأي في بيت القدس للدراسات والبحوث الفلسطينية أن 76 % من الفلسطينيين يتوقعون إصلاح اقتصادي وإداري في ظل حكومة حماس القادمة.

وأكد استطلاع للرأي حول «وقف الدعم عن الشعب الفلسطيني» أن 51 % من أفراد العينة يعارضون استمرار الدعم مقابل موافقة حركة حماس على الاعتراف بإسرائيل ونزع السلاح، وتوقع 76 % إصلاح اقتصادي وإداري في ظل حكومة حماس القادمة ، كما أيد 58 % تمسك حماس بمواقفها أياً كانت انعكاسات هذه المواقف، و67 % يعتقدون أن الحكومة القادمة ستضبط الأمن بما يخدم الاقتصاد والشعب الفلسطيني.

وأظهرت النتائج أن 51 % من الفلسطينيين لن ينتقدوا حركة حماس في حال نجاح الأوروبيين في وقف الدعم، و53 % يعتقدون أن حركة حماس ستوفر مصادر تمويل للشعب الفلسطيني حال توقفه.

وبالنسبة للدعم العربي، أوضح الاستطلاع أن 55 % يتوقعون دعم عربي وإسلامي يغطي حاجات الشعب الفلسطيني و44 % لا يعتقدون ذلك.

وبالنسبة للموقف الأوروبي أظهرت نتائج الاستطلاع أن 69 % سيغيرون موقفهم للسلبي تجاه الاتحاد الأوروبي في حال تم وقف الدعم المالي.

وبالنسبة لحركة فتح، فقد توقع 51 % أن من الممكن لحركة فتح مساعدة حركة حماس للخروج من أزمتها المالية، و59 % لا يتوقعون أن لحماس القدرة على التخلي عن مساعدة حركة فتح لها في توفير الدعم الخارجي.

وحول قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، توقع 53 % صمود الشعب لمدة تزيد عن 6 شهور، و66 % يتوقعون الصمود أقل من 6 شهور، و69 % لا يتوقعون أن وقف الدعم المالي سينقص من عزيمة الشعب الفلسطيني والتمسك بثوابته.

من جانبه أشار إياد عمار رئيس قسم الدراسات الاقتصادية في مركز «بيت القدس» الى أن النتائج تعكس مدى تخوف الشارع من توقف الدعم مالي إلا أنه مجمع على الإصلاح الإداري والاقتصادي والتمسك بالثوابت مهما كانت الضغوطات الاقتصادية.

وياتي ذلك في ظل تزايد المخاوف في أوساط موظفي القطاع العام الفلسطيني الذين يبلغ عددهم أكثر من 140 ألف موظف عسكري ومدني بسبب تأخر صرف رواتبهم عن الشهر الماضي لغاية الان.

وللشهر الثاني على التوالي، لم يتمكن موظفو القطاع العام من استلام رواتبهم في بداية الشهر، الأمر الذي أدى الى حالة الإرباك والخوف بين صفوفهم، ضاعفتها تصريحات بعض الوزراء، التي تتحدث عن عدم تمكن السلطة الوطنية من صرف الرواتب قبل منتصف الشهر الجاري. وتزداد المخاوف حدة في أوساط الموظفين الجدد والصغار، معللين ذلك بأن رواتبهم لا تفي بمتطلبات المعيشة لأكثر من عشرين يوماً. ويخشى الموظف سليم مرتجى من مدينة غزة أن تؤدي الضائقة المالية، التي تعصف بالسلطة الوطنية، والمتوقع استمرارها مستقبلاً، الى الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين، أو الى تقليص الرواتب. وقال «كل السيناريوهات متوقعة، في ظل المعطيات السياسية والاقتصادية الحالية، موجهاً نصيحة الى الموظفين بأن يستعدوا الى اسوأ الاحتمالات في ظل النوايا الإسرائيلية المبيتة لإفشال الحكومة القادمة».

وتابع «حكومة الاحتلال تريد إرباك الساحة الفلسطينية، عبر فرض العقوبات الاقتصادية، متوقعاً أن يتعرض الكثير من المواطنين، وتحديداً الموظفين منهم، الى أزمات مادية خانقة، قد تؤدي بهم الى تغيير أنماط حياتهم».

ويشارك الكثير من الموظفين مرتجى خشيته، متخوفين من أن تؤدي حالات التأخير، من شهر لآخر، الى عدم صرف الراتب في الأشهر القادمة، ما ينذر بحدوث كارثة اقتصادية وإنسانية لربع سكان الأراضي الفلسطينية بشكل مباشر، حيث يعتمد قرابة المليون مواطن على دخل الموظف الحكومي.

صحيفة اسرائيلية: ايران وحزب الله او تنظيم القاعدة يقفون وراء جماعة شيعية

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

زعمت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية في عددها الصادر امس الثلاثاء ان الاجهزة الامنية الفلسطينية تحقق فيما اذا كانت الجمهورية الاسلامية، ايران ومنظمة حزب الله او تنظيم القاعدة بزعامة المتشدد اسامة بن لادن تقف وراء جماعة شيعية جديدة تطلق على نفسها اسم المجلس الشيعي الاعلى وتعمل في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة.

واضافت الصحيفة الاسرائيلية التي تصدر باللغة الانكليزية ان مسؤولين في حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اعربوا عن خشيتهم العميقة من نشاطات هذه الجماعة التي يتزعمها محمد غوانمة والذي كان من المقربين من الامين العام سابقا للجهاد الاسلامي فتحي شقاقي الذي اغتاله جهاز الموساد الاسرائيلي (الاستخبارات الخارجية) في العام 1996 في مالطا.

ونقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن مسؤول كبير في حركة حماس قوله انه يبدو ان هناك جهات تسعى الى حل محل حماس او التنافس معها وان توقيت بدء عمل هذه الجماعة مثير للشبهات. واعرب مصدر موثوق في في السلطة الفلسطينية، كما افاد مراسل الصحيفة للشؤون الفلسطينية خالد ابو طعمة، عن دهشته لقيام جماعة شيعية في المناطق الفلسطينية مشيرا الى انه ليس هناك مسلمون من الشيعة في المناطق الفلسطينية. ويندرج هذا الخبر مع التصريح الذي اطلقه الاسبوع الماضي رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن) في جسر اللنبي خلال اجتماعه برئيس حزب العمال الاسرائيلي عمير بيريس، والذي قال فيه ان هناك معلومات غير مؤكدة لدى الاجهزة الامنية الفلسطينية والتي تؤكد ان تنظيم القاعدة تمكن من اختراق الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة.